S/PV.7678

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٧٨

الثلاثاء، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سامبو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن المساعدة التقنية المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من أجل تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (S/2016/328)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/341)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن المساعدة التقنية المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من أجل تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (S/2016/328)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2016/341)

الرئيس (تكلم بالصينية): عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/328التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المساعدة التقنية المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وإلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من أجل تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، فضلا عن الوثيقة S/2016/341 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2106/341) علاوة على تقديم معلومات مستكملة عن آخر التطورات في البلد.

ما تزال الحالة مثيرة للقلق الشديد بوجه عام، ولكن يجب علينا أن نلاحظ أنه قد حدثت بعض التطورات الإيجابية خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية،، بدءا بعودة السيد رياك ماشار إلى جوبا. ومن الضروري إحداث تغيير سريع في الاتجاهات السياسية والأمنية الحالية في البلد إن أردنا إتاحة فرصة حقيقية لنجاح عملية السلام.

وعقب وصول رئيس أركان الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي المعارض أمس برفقة ١٩٥ من أفراد الأمن، تمكّن السيد ماشار أخيرا من الوصول إلى جوبا اليوم في الساعة ٨/٤٥ صباحا بتوقيت نيويورك مع فريقه على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن يؤدي اليمين بوصفه النائب الأول للرئيس خلال اليوم، بل ربما ونحن نتكلم الآن. وليس لديّ أية معلومات آنية بشأن هذه المسألة.

وينبغي أن تمثِّل عودة النائب الأول للرئيس المعيَّن بداية فصل جديد للبلد، وأن تسمح ببدء التحول الحقيقي فيه. ومن الأهمية بمكان أن تغتنم الأطراف هذه الفرصة لإبداء عزمها الحقيقي على المضي قدما بعملية السلام. ويجب علينا أن نشيد بجهود السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والسيد ألفا عمر كوناري، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بجنوب السودان، والشركاء الإقليميين والدوليين، والممثلة الخاصة للأمين العام لجنوب السودان، السيدة إيلين لوي.

وساعدت جميع جهودهم على التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة لبلوغ هذه المرحلة الحاسمة الأهمية في عملية السلام.

لكن ثمة خطوتين إضافيتين حاسمتي الأهمية للبدء في عملية الانتقال، وهما تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والتنفيذ الكامل للترتيبات الأمنية الانتقالية. ونأمل في التعجيل بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بمجرد أداء السيد رياك ماشر اليمين. أما المرحلة الثانية وعودة أفراد أمن المعارضة إلى جوبا فستنتهي عقب ذلك وتتيح التعجيل بتشغيل مركز العمليات المشتركة المسؤول عن تنسيق تحركات أفراد الأمن في العاصمة وأفراد الشرطة المتكاملة المشتركة، إلى جانب الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والشركاء الدوليين الآخرين. وبالرغم من أن آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية قد تحققت من عدد الأفراد العسكريين والأسلحة المتاحة للحكومة في ستة مواقع مأذونة لها في جوبا، لم تتمكن الآلية من تفتيش المواقع التي تقع على بعد ٢٥ كيلومترا من العاصمة، ولم تتمكن من التحقق من الأفراد العسكريين والأسلحة المنتشرين التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الحالة الأمنية في جنوب السودان لا تزال محفوفة بالمخاطر حيث شهدت قتالا متقطعا في عدة مناطق من البلد. ومما يثير القلق بوجه خاص الاشتباكات التي وقعت مؤخرا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة في مقاطعة واو في ولاية غرب بحر الغزال، حيث معظمهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد مجموعة من الشباب، مما أدى إلى قتل وتشريد المزيد من المدنيين. كما تم الإبلاغ عن وقوع قتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة خلال الأسابيع القليلة الماضية في ولاية أعالي النيل والوحدة والمنطقة الإستوائية الكبرى.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكما شهد أعضاء المجلس في مذكرات أبعثها شهريا إلى المجلس، واصلت الحكومة فرض قيود على حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، في انتهاك لاتفاق القوات. وقد أثرت بشدة هذه القيود – وأعني تحديدا تلك المتعلقة بالدوريات الليلية في جوبا، على قدرة البعثة على التحرك وحماية المدنيين، فضلا عن قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية، التي تمس الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أحث المجلس على إرسال رسالة قوية إلى كل من الحكومة والمعارضة أنه من الأهمية القصوى بمكان أن تمنح البعثة والشركاء في المجال الإنساني حرية الحركة دون عوائق حتى يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم.

وانتقل الآن إلى العنف وجانب حماية المدنيين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، إذ أكدت التحقيقات الأولية قتل مالا يقل عن ٢٥ من الأشخاص المشردين داخليا وإصابة أكثر من ١٤٠ آخرين. ولقد كان ذلك حادثا خطيرا للغاية حقا. وفي ضوء ذلك، عقدت الأمانة العامة مجلسا مستقلا للتحقيق للنظر في استجابة البعثة للأزمة. وإضافة إلى ذلك، قرر الأمين العام إجراء تحقيقات خاصة للنظر في جميع العوامل التي أسهمت في اندلاع العنف وتحديد المسؤولين. وسيرأس التحقيقات الخاصة السيد أبيودون باشوا وهو على وشك بدء عمله. وسيطلع المجلس على نتائج التحقيقات في غضون شهر أو نحو ذلك.

وقد سبق لي أن ذكرت للأسف أن الحالة الإنسانية لا تزال سيئة. وهي تتدهور من حيث الحجم والنطاق والإلحاح. فبعد عامين ونصف العام تقريبا من النزاع والتدهور الاقتصادي، يحتاج أكثر من نصف سكان جنوب السودان الآن إلى المساعدات الإنسانية. واستنفدت ما سمي بآليات التكيف للأشخاص، ويعتبر البقاء للكثيرين تحديا دائما. وعلاوة على ذلك، فإن موسم الأمطار على وشك البدء، وسيسفر ذلك عن المزيد من المخاطر سواء لانعدام الأمن الغذائي الحاد

والأمراض. وقد يكون لذلك أثر فتاك. ولذلك أعتقد أنه على حث المجلس على الطلب من الأطراف ومن كافة الجهات الفاعلة المسلحة أن تحترم فورا التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

كما أن حقوق الإنسان لا تزال مصدر قلق بالغ في البلد لأن المدنيين لا يزالون مستهدفين بانتظام على أساس عرقي وما زالت ديارهم وسبل عيشهم تتعرض للتدمير. وكما ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان، فإن حجم الفظائع المرتكبة حتى بعد التوقيع على اتفاق السلام أمر غير مقبول. ونعلم أنه لم تكن هناك مساءلة للذين يرتكبون مثل هذه الانتهاكات الفظيعة. فلا يسمح بأي معارضة. ويعاقب على حرية التعبير بالرغم من ادعاء الحكومة عكس ذلك، هناك بيئة حقيقية ومتعمدة للتخويف.

إن الحكومة الانتقالية، حالما يتم تشكيلها، سيتعين عليها أن تبدأ العمل منذ اليوم الأول لمعالجة الكثير من القضايا، وفي مقدمتها قضايا الحوكمة والاختلاس المالي وسيادة القانون. وكما نعلم فإن الانخفاض الحالي في أسعار النفط دفع جنوب السودان إلى حافة الانهيار الاقتصادي، إن لم يكن الانهيار التام نفسه. حتى وإن نفذت الأطراف بشكل كامل اتفاق السلام، لا يمكن التغلب على التحديات الاقتصادية دون إجراء إصلاحات رئيسية وتقديم مساعدة دولية كبيرة.

وينبغي ألا ننسى أن هناك دوافع أخرى للنزاع، مثل إنشاء ٢٨ ولاية جديدة. ويجب معالجة تلك العوامل وفقا للقرار المنبثق عن مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وموقف اللجنة المشتركة للرصد والتقييم. والتنفيذ الأحادي الجانب لأي أمر رئاسي سيضر بجهود السلام. كما سيتطلب بالمناسبة تتطلب موارد كبيرة لا تمتلكها ببساطة جمهورية جنوب السودان. إن إدارة ٢٨ ولاية أكثر تكلفة بكثير من إدارة ١٠ ولايات فحسب. وأحث مجلس الأمن، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، على مشاركة رئيس جنوب السودان بشأن هذه المسألة، بهدف وقف تنفيذ الأمر حتى مناقشة المسألة وحلها داخل الحكومة الانتقالية.

وختاما، عانت الفئات الأكثر ضعفا من السودانيين الجنوبيين أشد المعاناة من نير النزاع وتواصل ذلك. وبدون العدالة والمصالحة لن يتسنى التئام تلك الجراح – الجراح الجديدة والقديمة على السواء – وتحديدا في حال عدم تناول مسألة الإفلات من العقاب. وهناك حاجة إلى أن تتوحد كافة الأطراف حول هذه المسألة وأن تتفق على المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء محكمة مختلطة، وفقا للجدول الزمني. كما تشمل إعادة بناء نظام القضاء الوطني.

وباختصار، فإن عملية السلام في جنوب السودان هشة للغاية. وستتطلب بذل جهود متضافرة ومتواصلة على كل المستويات – على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ولا يسعني إلا أن أناشد مرة أخرى المجلس العمل عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل حشد كل الدعم اللازم للرئيس موغاي رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والرئيس كوناري الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان لتهيئة الحوافز والعوائق حتى تتغير الحالية على الأرض.

إنهم لن يحققوا النجاح بدون الزخم السياسي الكبير الذي ولدته الجهود الدولية والإقليمية المتضافرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة لمخاطبة المجلس خلال فترة رئاستكم، السيد الرئيس، أود

أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الوفد الصيني على تولي تلك المسؤولية في شهر نيسان/أبريل. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل، وأن أتمنى لكم كل النجاح في قيادتكم خلال الأيام القليلة المتبقية في رئاستكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد إيرفيه لادسوس على إحاطته الإعلامية والمجلس على السماح لي بالتكلم بشأن موضوع هام بالنسبة لبلدي.

بينما نجتمع اليوم، فإننا ندرك تماما أن هناك حاجة ملحة لكي تقوم الأطراف في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية. وعلى الرغم من التأخير، الذي يعلمه الجميع، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان ثابتة في التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق. وقد فتح أداء السيد ريك ماشار اليمين نائبا أول للرئيس فصلا جديدا في هذا التنفيذ. وبعد يوم أو اثنين من أداء السيد ماشار اليمين اليوم سيجري تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، بعد التشاور مع مختلف الأطراف.

وتقر حكومتي بالدعم الكبير الذي تلقيناه من المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال تدخله في النزاع في جنوب السودان. وعليه، فإننا ندعو مجلس الأمن أن يبقي الحالة قيد نظره مع الأطراف ونحن نقترب من اتخاذ الخطوة الأولى في عملية تنفيذ اتفاق السلام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي الكامل بتنفيذ الاتفاق بكامله.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.